

نشأته الغفوة الإسلامية ونظوره دراساته وبحوثه

الدكتور : عبد الله بن عبد الله الزايد
مدير المعهد العالي للدعوة الإسلامية - جامعة
الامام محمد بن سعود الإسلامية

الكلام عن الفقه الاسلامي وتطوره متشعب
 يقتضى بعثه بتفصيل أن نبعث الاصول الفكرية
 والسياسية والاجتماعية وغيرها من النواحي التي
 اثرت في هذا الفقه منذ نشاته وهذا لا يسعه الا
 مجلدات ، كما يحتاج الى الكثير من الوقت وبذل
 الجهد اللذين نسال الله تعالى أن ييسرهما على خير
 حال لكن سأتناول - ان شاء الله - في هذا البحث
 بإيجاز شديد الادوار الرئيسية التي مر بها الفقه
 الاسلامي في تكوينه وتطوره منذ نشاته الى الوقت
 العاضر مقنعا لهذا ببعث اربع مسائل :

الاولى : في معنى الفقه

الثانية : في الحاجة الى الفقه

الثالثة : في الفرق بين الفقه الاسلامي وبين
 النظم الوضعية

الرابع : في خصائص الفقه الاسلامي ومميزاته

واسأله تبارك وتعالى أن يوفق الى الصواب وأن
 يعيننا على الاخلاص في القول والعمل .

الفقه في اللغة :

مطلق الفهم يقال فقه فقه من باب فهم وزنا ومعنى ، قال تعالى ، وإن من شيء إلا يسبح بحمده ولكن لا تفقهون تسبيحهم »

وقال عز وجل « حتى إذا بلغ بين السدين وجد من دونهما قوما لا يكادون يفقهون قولا » ، ينتج الياء والقاف ويضم الياء وكسر القاف قراءتان متواترتان .

ومن العلماء من عصب الفقه بفهم الأمور الدقيقة مستدلا بأنه يقال فقهت كلامك ولا يقال فقهت السماء والأرض ، وهو محجوج بمثل قوله تعالى « لا يكادون يفقهون قولا » فإن قولنا لكزة وقمت في سياق النفي فتفيد الموم . أما امتناع قولهم فقهت السماء والأرض فراجع إلى أن الفقه إنما يتعلق بالمعاني (١)

الفقه في الاصطلاح :

اختلفت عبارات العلماء وتعريف الفقه اصطلاحا وتختلف ما ذكره الإمام الأمامي في أحكامه لقلة ماورد عليه من اعتراضات ، وقد عرف الفقه اصطلاحا بقوله :

« العلم العاقل بجملة من الأحكام الشرعية الفرعية بالنظر والاستدلال » (٢)

(١) ابن حزم الاحول ، رسالة دكتوراه لميدالله الزايد سنة ١٣٩٤ هـ .

(٢) الأحكام ٦/١ .

شرح التعريف :

المعلم : خرج به الظن بالاحكام الشرعية فانه وان تجاوز بإطلاق اسم الفقه عليه في العرف العام فليس فقها في العرف اللغوي والاصولي بل الفقه المعلم بالاحكام الشرعية أو المعلم بالمعمل بها بناء على الادراك القطعي وان كانت ظنية في نفسها .

بجملة : خرج به شيان :

- أولهما : المعلم بجميع الاحكام فان ذلك ليس شرطا في التعريف .
- ثانيهما : المعلم بالحكم أو الممكنين فان ذلك لا يسمى في عرفهم فقها .
- من الاحكام الشرعية : خرج به ما ليس كذلك كالامور العقلية والعسبة .
- الفرعية : خرج به المعلم بكون الادلة حججا فانه ليس فقها اصطلاحا .

بالنظر والاستدلال : خرج به علم الله عز وجل وعلم جبريل وعلم الرسول صل الله عليهما وسلم فان علمهما ليس يطلق عليه في الاصطلاح فقها . وان كان أساسا للفقه الصحيح .

الحاجة إلى الفقه

يسر الناس منذ بدء الخليقة وراء حاجاتهم ولا يستطيع الفرد أن يتنزه وحده بجميع شؤون الحياة بل يحتاج إلى معاونته بني جنسه في ادراك مآربه واشباع أسباب حياته مما تقتصر عنه يده ولا تتمتع له مداركه ولا تتحمله قواه ولو ترك الناس وشأنهم ولم توضع لهم القواعد التي تنظم العلاقة فيما بينهم لتمازشت رغباتهم واشتبهكت مصالحهم وخفيت عليهم وجهة الخير واشتد القوي بالضعيف فتصير الحياة مضطربة لا أمن فيها ولا استقرار ، ولا شك أن ذلك لغرور على الفطرة وقطع للنسبة الإنسانية .

من أجل هذا كان الناس محتاجين إلى ما يحدد لكل ما له من حقوق وما عليه من واجبات ولا يمكن للإنسان أن يستقل بذلك لأن عقله قاصر مهما بلغ محدود الفكر هذا فضلا عن أن التشريع الإلهي يربي في الإنسان مهارة القلب ويقتطع الضمير وله من القوة والثبات ما لا يمكن أن يكون للغير، فالحكام لا يستطيع الإنسان أن يتعرب منها أو يحتال عليها بخلاف القواعد التي من وضع البشر - لهذا كان التشريع الإلهي أمرا ضروريا وقد جاءت الشريعة الإلهية وافية بحاجات الناس ومصالحهم معققة لسعادتهم الحقيقية في كل زمان ومكان ، يقول الله تعالى : « ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء وهدي ورحمة وبشرى للمسلمين » .

المسألة الثالثة

الفرق بين الفقه الإسلامي وبين النظم الوضعية

نتناول فيما يلي أهم الفروق بين الاثنين :

١ - استمداد كل منهما :

الفقه الإسلامي يستمد أصوله وقواعده العامة من الوحي الإلهي ، فالناظر في أحكام هذا الفقه يجدانها طائفتان - أحدهما : أخذت من أدلتها التفصيلية الجزئية الواردة في النصوص الشرعية ، والآخرى : وهي الأكثر ، قامت على ما في النصوص من مقاصد ومبادئ كلية وأصول عامة ولو لم يدل عليها بذاتها شيء مباشر من النصوص الشرعية .

أما النظم الوضعية فتصدرها أعراف الناس وعاداتهم وتجاربهم وأوضاعهم المتوارثة من غير أن يراعى فيها ارتباطها بالوحي السماوي وكثيرا ما تنحصر فيها الأهواء الشخصية .

٢ - الفقه الإسلامي وضعت أصوله وتمت قواعده وكملت مبادئه في عصر الرسول صلى الله عليه وسلم قال تعالى « اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي

ورضيت لكم الإسلام ديناً » . ولم يمد وراء هذا الكمال غاية لأحد إلا التطبيق على حسب ما تقتضيه المصالح من غير أن تمتد الأيدي إلى شيء من القواعد بالتعديل أو التمديل .

أما النظم الوضعية فقد ولدت ناقصة وظلت كذلك قروناً طويلة امتدت إليها يد التنوير والتعديل .

٣ - إن الفقه الإسلامي أهم وأشمل من النظم الوضعية لأنه قد تناول جميع المسائل ومعالج شئون الحياة والنزعات الفردية الخاصة بالواقع وبيئته الوقتية كلها فهو عام صالح للتطبيق على مر الدهور وأما بالمصالح الدينية والدنيوية في مختلف البيئات . أما النظم الوضعية فهي قاصرة لا تنظم غير جانب واحد هو ما يختص بملاقة الناس بعضهم ببعض وفضلاً عن هذا فإنها غير صالحة للتطبيق في كل زمان ومكان لاختلافها باختلاف البيئات والمصور .

٤ - مقبولة المخالفين في الفقه الإسلامي أقوى وأردع منها في النظم الوضعية لأن الجزاء فيها دنيوي ليس غير . أما الفقه الإسلامي فالجزاء فيه دنيوي وأخروي .

٥ - الفقه الإسلامي جعل للتصرف حكيم أحدهما دنيوي ينبت على ظواهر الأمور والثاني : أخروي يتعلق بالحقيقة والواقع بخلاف النظم الوضعية فإنها تتميز بالظواهر فحسب في الأهم الأجلب .

٦ - الفقه الإسلامي مرتبط بقانون الأخلاق وبما تطابقت الجماعات الإنسانية على أنه فضائل فلا تنأى فروع هذا الفقه ولا قواعده عن الأخلاق الحميدة بل هما يسيران في طريق واحد . أما النظم الوضعية فلا وزن فيها للأخلاق إلا بقدر ما ضئيل لأن وظيفتها مجرد التنظيم الظاهري .

٧ - النفوس أكثر ثقبلاً وألسن انقياداً لأحكام الفقه منها في النظم الوضعية لأن الصيغة الدينية أورتته سلطاناً قوياً على النفوس . أما النظم الوضعية فالامتثال فيها يكون بقوة السلطان من غير أن تقوم دوافع الطاعة في النفس والضمير .

٨ - الغاية من الفقه الاسلامي غير الانسان واسعاده في الدارين. أما النظم الوضعية فلغايتها استقرار المجتمع الذي وضع له القانون فهي غاية محدودة *

المسألة الرابعة

خصائص الفقه الاسلامي ومميزاته

يمتاز هذا الفقه بميزات كثيرة من أهمها مايلي :

١ - التدرج مع الزمن والاحوال : فقد نزلت أحكامه في فترة النبوة تبعاً لاسباب خاصة يرشد اليها ما ورد في اسباب نزول آيات الاحكام والامر في السنة النبوية لا يختلف عن ذلك، والحكمة في هذا ان التدرج اقرب الى القبول والامتنان خصوصاً مع أولئك الذين كانوا في اباحية مطلقة تجعلهم يتفرون من التكليف بالجملة، ثم ان هذا التدرج لم يقتصر على التشريع الكلي بل كثيراً ما سلك هذا الطريق في تشريع الحكم الواحد يتدرج من حالة الى أخرى حتى يصل الى الغاية كما حدث في تشريع الصلاة والزكاة وفي تحريم الغمر وكثير من التشريعات -

٢ - التعتيق وعدم الحرج : فان المتتبع لاحكام الفقهية كلها يجدها لا مشقة فيها تتميز المكلفين من أدائها . قال تعالى (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) وقد أمر صلى الله عليه وسلم بالتيسير ونهى عن التعقيد في سؤاله عما لم ينزل به وحى *

ومن مظاهر عدم الحرج مراعاة اصحاب الاعذار والتخفيف لهم في ترك احياء الى أخرى ألطف تلائم الاحوال -

٣ - تحقيقه لمصالح الناس مهما اختلفت الازمان وتنوعت البيئات : بان أحكامه شرعت لعل وحكم صرحت النصوص الشرعية ببحثها وهي مثبتة بأنها في صالح المكلفين -

٤ - أحكام الفقه الإسلامي تحقق العدل بين الناس جميعاً: حيث إن إقامة العدل من أهم مقاصد الشريعة لا فرق بين المسلمين وغيرهم ولا بين قريب وغريب ولا بين شريف ووضيع يقول الله تعالى « إن الله يامر بالعدل والاحسان وإيتاء ذي القربى » ويقول تعالى « يا أيها الذين آمنوا كونوا لئله شهداء بالقسط » وقد تمسك بهذا المبدأ سلف هذه الأمة فاستقامت لهم الحياة لهذا أبو بكر يقول في أول خطبة له حين ولي الخلافة الضعيف فيكم قوي عندي حتى أرد عليه حقه والقوي فيكم ضعيف عندي حتى أخذ الحق منه *

٥ - رعاية مصلحة الفرد ومصلحة الفرد الجماعة : فالفقه الإسلامي يزكّي نشاط الفرد وجهده ويقوي فيه دوافع العمل والانجاز ويحفظ له ثمرات جهده ، وفي الوقت نفسه يتعدى تطبيق مصلحة الجماعة والمناخية بما يحفظ المجتمع ويستقيم به أمره وبهذا لا يمكن الفرد من التسلط على الجماعة ولا يذهب المجهود الفردي بحيث يفقد كيانه بل يحدث من التوازن بين الجانبين ما يستقيم به أمر الجماعة ويصلح به شأن الفرد في كل حال - لكن إذا تمارخت مصلحة الفرد مع مصلحة الجماعة أثر رعاية حق الجماعة ومن هنا كان الطابع الغالب على الفقه الإسلامي هو رعاية الصالح العام وحفظه من الشرور والفساد والتهديم ، ويتجلى هذا في عدة مبادئ من أهمها مبدأ المساواة في الحقوق ومبدأ التضامن والتكافل ويرجع المبدأ الأول إلى أن مصدر الحقوق جميعها هو الله تعالى فهو الذي خلق الحقوق وأصحابها وهو الذي منح الحقوق للمباد تفضلاً لكنه سبحانه لم يمنح الأفراد تلك الحقوق المطلقة من كل قيد بل قيد هذا بمراعاة مصلحة الغير وعدم الاضرار بالجماعة ، وأبرز مثال لهذا الأموال فقد وضعت لها الشريعة نظاماً في تملكها واستثمارها يقوم على تحقيق سعادة الفرد والجماعة فحرم الشرع الفسح والتفريط ووجوه الاستثمار التي تقوم على الاستغلال *

ويتجلى المبدأ الثاني في كثير من الأحكام الشرعية كالواجبات المالية التي تسد حاجة المحتاج ويدبر بها عن المجتمع نوازع الحقد والحسد ويظهر هذا بوضوح في الزكاة والحث على الاتفاق وتحرير الربا والاحتكار وإغلام الائتمان على الناس *

الادوار التي مر بها تطور الفقه الإسلامي

لم ينشأ الفقه الإسلامي مرة واحدة بل تدرج وتطور في مراحل مختلفة حتى بلغ ماقدراً له .

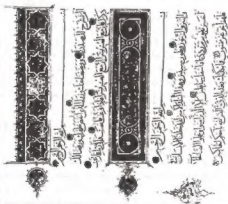
وقد درج الباحثون على تقسيم هذا إلى أدوار متعددة اختلفوا في عددها تبعاً لاختلاف وجهات النظر .

- فمنهم من جعلها أربعة أدوار كالحنفي
- ومنهم من جعلها خمسة كعلي بن أبي طالب
- ومنهم من عدّها ستة كالغزالي والساجي
- ومنهم من أوصلها إلى سبع كالزرقاني

والواقع أنه لا توجد فواصل محددة لهذه الأدوار لأن الفقه لم ينتقل من دور إلى آخر دفعة واحدة بل يوجد بين بعض أدواره تشابه كبير .

ونحن إذا أخذنا في اعتبارنا خصائص التشريع وما يستمد منه الفقه وبما أصابه من عوامل أثرت فيه قوة أو ضعفاً أمكن لنا أن نقسم الأدوار التي مر بها هذا الفقه إلى ستة :

- الاول : دور النشأة في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم .
- الثاني : دور التكوين في عصر الخلفاء الراشدين وكبار التابعين .
- الثالث : دور النضج والكمال في العصر العباسي الاول .
- الرابع : دور التقليد في العصر العباسي الثاني .
- الخامس : دور الضعف والركود من سقوط بغداد إلى القرن الثالث عشر الهجري .



السادس دور اليقظة ومحاولة الهروب من لقرن الثالث عشر الى الوقت
الحاضر .

ونساول فيما يلي بايجاز كل دور من هذه الادوار .

الدور الاول :

يتمهى هذا الدور بوفاة الرسول صلى الله عليه وسلم سنة 11 هجرية وينقسم
التشريع في هذا الدور الى قسمين :

التشريع في مكة والتشريع في المدينة

التشريع في مكة :

وقد اتجه أولا الى اصلاح العقيدة فانها الاساس ومن هنا مرى القرآن في تلك
الفترة واحرا بالثناء على الله تعالى ووصفه بانثاره في الطبيعة وآياته في الكون ودعوة
الناس لى التدبير والسطر وسماع عقولهم واحسد بصدق الرسل ولم يمرض
القرآن لشئ من النشر يماث العملية الا للأشياء التى بها مساس بحماية العقيدة كتحريم
الميتة والدم وما لم يذكر اسم الله عليه أو ما كان من عبادة عملية تربط الصد بحالقه
وتوجيه الناس الى الحب كالصلاة وقد صفع القرآن في ذلك ثلاث عشر مرة تقريبا .

التشريع في المدينة :

ولمها بدأت تتكون الدولة الاسلامية واحد الوحي يهرل بما تتطلبه حاجة
الامة في عهدا الجديد وكان الرسول عليه السلام يطلع ماأرسل اليه ويبينه ويشرحه
ومن ذلك الحين اتجه التشريع الى تنظيم شئون الفرد والمجاعة في كل ناحية من نواحي
الحياة لم يترك منها ناحية الا تنادىها بالنظام ادقيق الحكم ومن اهم الخصائص
التي اختص بها الفقه في عصر النبوة ما يأتي :

- ١ - ان الشريعة قد كملت أصولها وقواعدها قبل وفاة الرسول ولم يبق بعد ذلك الا التطبيق والاستنباط .
- ٢ - كانت سلطة لتشريع لرسول وحده ومصدره لوقي بنفسه وس هذا لم يكن مجال للمخلاف أما الاجتهادات التي صدرت من بعض الصحابة فلا تعتبر تشريعا الا اذا اقراها الرسول وحيشته تدخل في السنة .
- ٣ - لعقبة في هذا العصر كد واقعا فكان الناس يبحثون عن حكم الحوادث بعد وقوعها ولم تكن الحوادث تعرض عن الخبراء وعلى ذلك كانت آيات الاحكام تنزل جوابا عن سؤال أو بياناً لحكم حادثة وتحر هذا .
- ٤ - كان من نتيجة هذا ان لعقبة الاسلامي لم يثبت جملة واحدة بل متشابهة بالاميات والاحاديث تبعاً للوقائع .
- ٥ - لرسول لم يترك لأصحابه فقها مدونا بل ترك لهم جملة من الاصول والقواعد الكلية والاحكام وعلمهم طريقة استنباطها على وجه يحقق اتصالاً وبأساس الحاجات في كل زمان ومكان .

الدور الثاني :

يبدأ هذا الدور من وفاة الرسول الى سقوط الدولة الاموية سنة ١٣٢ هـ ويشمل مرحلتين متمايزتين في بعض الخصائص :

المرحلة الاولى :

عصر الخلفاء الراشدين

بلده تطور الفقه :

بعد وفاة الرسول اتسعت الفتوحات الاسلامية وامتد سلطان الاسلام الى ارم وشعوب متباينة حيث فتحت مصر والشام وایراق وپارس وكانت هذه المسائل ذات

حصارة ومدينة وكان لها عادات وعظم في المال والادارة والزراعة مما لم يكن معروفا في البريرة فواجه المسلمون مسائل كثيرة في شئون الحياة يحتاج الى تشريع فأخذ الفقهاء يتطور في مختلف الشؤون في ضوء الدين *

طريقة التشريع في هذه المرحلة كان العلماء المرشدون اذا عرضت لهم حادثة بحثوا عن حكمها في كتاب الله فان لم يجدوا بحثوا في سنة الرسول فان لم يجدوا اجتهدوا مسترشدين بالكتاب والسنة مستوحين ما عرفوه منهما من أسرار وحكم ويشهد بهذا ما ذكره ابو حنيفة في كتاب القضاء قال حدثنا كثير بن هشام عن جعفر بن يرقان عن يمين بن مهران قال كان ابو بكر واورد عليه حكم نضر في كتاب الله فان وجد فيه ما يقتضي به قضي به والا نضر في سنة رسول الله فان وجد فيها ما يقتضي به قضي به فان اعياء ذلك سال الناس هل يستنبأ رسول الله قضي فيه بقضاء * فان لم يجد منه جمع رؤساء الناس فامشروهم فدها اجتتمع رأيهم على شيء قضي به وكان عمر يفعل ذلك (١) *

ومن هذا يتبين ان مصادر التشريع في هذه المرحلة كانت اربعة هي الكتاب والسنة والاجماع والراي. و لراي عدهم موعان راي جماعي وراي فردي. ونحن قد تنبأنا مواضع استعمالهم للراي وجدنا هذه الكفاسة شائعة لاي نوع من الادلة التي تميزت باسماء خاصة فاما بعد كفاية الاستصحاب وغيرها ومع استعمالهم للراي لم يكن الواحد منهم يحرم منه حكم الله بل يسيه الى نفسه ان كان خطأ *

اختلافهم في الاجتهاد واسبابه :

مع هذه الثورى والاجتهاد الجماعي وقع الاختلاف لأسباب من أهمها

- ١ - اختلافهم في فهم القرآن لأن دلالة آياته ليست قطعية كلها بسبب لفظ مشترك أو لفظ اختلف فيه هل هو حقيقة أو محار * أو تعارض مؤخر اصوص *

- ٢ - اختلافهم في فهم السنة على الوجه السابق مع تفاوتهم في المعنى .
- ٣ - استعمالهم للرأي وهو يختلف باختلاف وجهات النظر .
ولكن دائرة الاختلاف كانت محدودة لعدة أمور من أهمها
- ١ - تقرر مبدأ الشورى بينهم فأعدها تلمح على كثير من الخلاف .
- ٢ - تيسر الاجتماع لاجتماع الصحابة في المدينة .
- ٣ - تورعهم الفتحا .
- ٤ - قلة التوازل بالنسبة لما جاء بعدهم .
- ٥ - قلة رواية الحديث .

المرحلة الثانية :

وتبدأ من امر عهد الخلفاء الراشدين الى سقوط الدولة الاموية وفي هذه المرحلة جدت أحداث كان لها أثر ظاهر في المنة جمعته يختلف في أسلوبه مما كان عليه ومن أهم هذه الأحداث ما يأتي

أولاً : انقسام الامة بسبب الخلافة الى ثلاث طوائف .

١ - خوارج وهم جماعة من المسلمين لم يصحبهم سياسة عثمان ولا قبول علي لتحكيم وتولي معاوية الخلافة فصرخوا على الجميع وحفظوا مبدأهم أن الحقيقة بعد أن يختار باستحاب حر بين المسلمين وتعب طاعته مالم يخرج من حدود القرآن والسنة والا وحدث مصيبتة وقد استعملوا العنف في سبيل تحقيق مبادئهم .

٢ - شيعة وهم الذين شيعوا لعلي وورثته ومن مبادئهم أن الخلافة مقصورة على علي وورثته لأن الرسول أوصى بها له وهؤلاء كان منهم المشركون ومنهم المتطرفون الأمر الذي جعلهم يسومون إلى فرق كثيرة .

٣ - جمهور معتدل وهم أهل السنة والجماعة وكان رأيهم أن العلاقة ليست وصية لأحد وهذه الطوائف الثلاث تبرئت كل واحدة منها من اختلافهم فيما يشتمل به من السنة *

ثانياً : عن رأي العلماء الامويين الى السياسة وابتمادهم من سيرة السلف فحدثوا أموراً لم تكن مشروعة مما جعل العلماء يظنون اليهم نظرة أخرى ومضى هذه الأمور ولاية العهد ومخالفتهم حكم الاسلام في لتسي *

ثالثاً : تفرق العلماء في الامسا بما كان مدعاة للاختلاف لا كل واحد يرضى بما آراه اليه اجتهدوا من غير أن يلقى أخاه ويناقشه *

وأخيراً : شيوع رواية الاحاديث وظهور الموضوعين *

خامساً : جاء الجمهور في مسلكتهم المنهجية بحيثين الوفوف عند النصوص والتوسع في استعمال الرأي فتفرقوا لمرتين : فرقة وقفت عند النصوص أخذت بظاهر قوله تعالى « ولا تقف ما ليس لك به علم » وسماوا بذلك أهل الحديث *

وفرقة أخرى رأت أن احكام الله شرعت لمآيات ومطلقة بفعل فتتبعته على الاحكام وتوسعت في استعمال الرأي مسندين الى فعل كبار الصحابة وسماوا لذلك بأهل الرأي وكان مركزهم بين لاول المذاهب ومركز الصريقي ثانياً لكثرة وقد كان العلم في مدرسة الحديث واقعيًا قدم يعرضوا للسند ويفقدوا أهم احكامها وفي مدرسة الرأي كان واقعيًا اول الامر ثم اتجه الى المراسن والتفسير

والسبب في اختلاف مذاهب ان الحياة في لعبار منهكة وب يجد فيها من الحوادث قليل والاحاديث والامثالي موفرة فلم يكن هناك ما يدعوهم الى استعمال الرأي الا في القضايا والام الطرق فمعه هذه المذاهب ومدعات بعضها وحوادث كثيرة والاحاديث لم تكن بالكثرة التي في مذاهب وتشدد العلماء في شروط قبول الحديث بسبب ظهور الوضع كبر هذا حقلهم يتوسعون في استعمال الرأي *

الدور الثالث :

بدأ هذا الدور بسقوط الدولة لامية وقيام الدولة لمباسية وبتهي في منتصف لقرن الرابع الهجري حين دب الضعف في الدولة العباسية وعار الامر فيها الى الموالى وتقطعت اوصالها الى ولايات متعددة *

ولما كان هذا العصر ارضى عصور الدولة العباسية اذ أصبحت ترمو بعصارتها على كل حصار لانها خلاصة حصارات كثيرة حتى أصبح هذا العصر يوصف بالنشاط والقوة والصنوج المعكري والحياء العسية والوسعة وابحث الجدي العميق والمنافسة الفقهية البريئة والاجتهاد المطلق والاستنباط *

هوكل نشاط التشريع في هذا الدور :

يرجع الفصل في هذا الى عدة عوامل من أهمها ما يأتي

- ١ - نهاية الخلفاء العباسيين بالفتنة والعقواء *
- ٢ - حرية الرأي المطلق فيما عدا الامور السياسية *
- ٣ - كثرة الجدل والنقاش العلمي *
- ٤ - كثرة الوقائع *
- ٥ - ظهور الموالى في المجال العلمي *
- ٦ - تاثير المقول بتقالات الاسم المختلفة *
- ٧ - تدوين العلوم وانتشار الترجمة من اللغات الاخرى كالفارسية واليونانية والهندية الى العربية *

مصادر التشريع في هذا العصر

تعددت مصادر التشريع لتش تسي عليها الاحكام غير انها لم تكن جميعها محل اتمام بين سائر العقواء *

مميزات هذا الدور :

كان هذا الدور أروع عصور الفقه الإسلامي وفيه تم نصحه وكماله ولا سيما
القرنين الثاني والثالث ومن أهم مميزات هذا الدور ما يأتي

١ - نهض الفقه نهضة رائعة واتسع وأصبحت مبادئه مهتمة على كل شئون الحياة
٢ - ظهر في هذا الدور أكثر أنواع المثاهم الذين اعترف الجمهور لهم بالرعاية
والصدارة ، وكان أهمي لمصور بالتمناء والمجتهدين الذين برزوا في كفاية
الإحصاء .

٣ - نشأت فيه المذاهب الفقهية المتعددة فقد نشأ فيه من مذاهب أهل السنة ثلاثة
عشر مدعى بها المذاهب الأربعة والأراعي والثوري والليث وسعيا من
عيسى واسحاق بن راهويه وأبو ثور وداود الطاهري وأبو جريز هذا عدا مذاهب
الزيدية والامامية والشيعة .

٤ - اشتد الخلاف حول بعض المصادر للنشر بعية وكذلك في طرق الاستنباط .

٥ - أصبح للحكومات انحاء مدعي في القضاء والحسنة وغيرهما من الولايات .

٦ - ارتبطت العادات والأعراف بالفقه وبنت عليها الأحكام فظهر أثرها في مذاهب
المجتهدين .

٧ - في أوائل هذا الدور بدأ تدوين الفقه تدويناً عديداً وكذلك السنة وأصول
الفقه .

٨ - كثر تفريح المسائل والفقه الافتراضي .

٩ - ظهرت الاصطلاحات النثرية المتعددة .

الدور الرابع :

وبعداً من منتصف القرن الرابع الهجري ويستهي سقوط بغداد سنة ٧٥٦ هـ
وفي هذا الدور كانت لحالة السياسية مضطربة ثورات متتابعة وفن متناحية وكما
لهذا أثره في الفقه الذي يحتاج إلى حو هادئة وحرة تأمل لها بعد أن كان

لاجتهد المطلق رائد ادماء وأصبحت الحالة التشريعية قبل الحالة السياسية فقد بلغت من الضعف بلعنا كثيرا فرجعت لحرمة علمية تهقرى وكان الضعف بعد القوة والتأخر بعد التقدم والمتور بعد النشاط حتى أساء بعد بعد من جرير الطبري رحمه الله المتوفي سنة ٣٣٠ هـ من دفع مرتبة الاجتهاد المطلق وبحس العلماء أنفسهم حذفا وطروا أنهم ليسوا أهلا لفطر والاستنباط ورصوا بالتفعيد وبهذا أغلقوا على أنفسهم باب الاجتهاد مع انه قد كان فيهم من لا يقل عن أسلافه علما بأسول التشريع وطرق الاستنباط *

ومن أهم نشاط العلماء في هذا الدور ما يأتي :

- ١ - البحث عن عمل الاحكام التي وردت من الأئمة السابقين غير مطلة *
- ٢ - الترجيح بين الآراء المختلفة في المذهب *
- ٣ - بصرة المذاهب جملة ومفصلا الى حد وصل الضعف والمبالغة وربما جعلهم هذا الى السيل من المخالفين

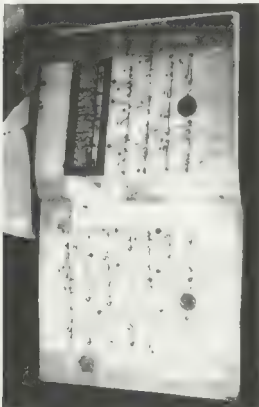
الدور الخامس :

وبعداً من سقوط بغداد الى أواخر القرن الثالث عشر تقريبا، وفي هذا الدور أخذ الفقه في الضعف وأسبابه من الركود والعمود مالم يصح في أي وقت مصى وكانت الحال كذلك في سرق انتاليف العقهي فأصبحت المؤلفات الا القليل اختصارا لما سبق

وقد بلغ من الولوج بالاختصار أن جمعت الكثير من المردوع في عبارات صيغة تشبيه الالغار وسادت طريقة امتون وتبارى العلماء فيها الى درجة الانهزام حتى أصبحت تتطلب الوقت الطويل والجهد المضني *

أثر هذا الجمود :

وكان من أثر هذا أن وقف الفقه الاسلامي ولم يعد قادرا على مسايرة الزمن ومتابعة نهضة الاسم وسد حاجات الناس وكان من اثره التقيد وتعدد الوقوف على



أحكامه فرغب الناس عن دراسته واتجهوا إلى النظم الوصفية بحدود منها ما يمسد حاجتهم من النظم الحثثة وبهذا أصبح الفقه يمحور عن الحياة بعد أن ساد مناهج الصير *

ولكن من الأوصاف أن يذكر أنه في وسط هذا الليل البهيم كانت تلطم من وقت لآخر بحجر سائعة وعقول ناصجة تمر هذه الليل وتدعو بقوة إلى سد لتقليد وفتح باب الاجتهاد لمن هو أهل له *

ومن أبرز من حمل لواء هذه الدعوة شيخ الإسلام ابن تيمية المتوفي سنة ٧٢٨ هـ وسلمية ابن قيم الجوزية المتوفي سنة ٧٥١ هـ فقد حمل كل منهما على التقليد وأعلن حملات قوية صادقة ودعا إلى الاجتهاد والرجوع إلى كتاب الله وسنة رسوله *

ثم جاء بعد هذين الامامين الامام محمد بن عبد الوهاب المتوفي سنة ١٢٠٦ هـ فسلك مثلك ابن تيمية في الاجتهاد وسد انتقيد ودعوة الناس إلى التمسك بالكتاب والسنة *

اسباب تأخر الفقه في هذا الدور :

على ضوء ما سبق يمكن أن يقرر أن من أهم هذه الاسباب ما يلي

- ١ - انحلال لدولة واصابتها بالصعاب وتسلط غير العرب على الحكم ولا شك أن السقوط السياسي يستتبع السقوط العلمي ولا سيما الديني منه *
- ٢ - انقطاع الصفة بين علماء الامصار الاسلامية وقد أدى هذا إلى ضعف المفهوم الشرعية *
- ٣ - احجام العلماء عن الاجتهاد انحلالاً إلى ابراعة أو تهيأ من وروج هذا الباب
- ٤ - انقطاع الصفة بين أساس وبين كثر الاسماء على ما سبق ذكره في طرق التآلف *

الدور السادس :

كان نتيجة لما تقدم ذكره أن خاف المسلمون ذرعا بما آل اليه أمر الفقه من تدهور وتغلف من مساهرة التطورات المتلاحقة، فنشط المسلمون في الاقطار الاسلامية ينادون بالدعوة الى العناية بالفقه وتخليصه مما علق به حتى يكون قادرا على متابعة نهوض الامة والاستجابة لمطالب الحياة تحقيقا لقوله تعالى « ما فرطنا في الكتاب من شيء » .

بدء الدعوة الى الإصلاح :

كانت هذه الدعوة في فترات متلاحقة من أوائل القرن الثالث عشر الهجري في بعض الاقطار الاسلامية وكانت جميعها تهدف الى الإصلاح الديني وان اختلفت في مداه ووسائله وعلى الجملة كانت تشترك في الدعوة الى أمور ثلاثة :

الاولى : الرجوع بالفقه الى مصادره الاولى ومعارضة التقليد والجمود .

الثاني : التخلص من الكتب المقتدة التي انتشرت في عصر التأخر العلمي والعمل على تأليف الكتب السهلة بالاسلوب الواضح .

الثالث : الاستفادة من الفقه الاسلامي بأجمعه وعدم تقييد الناس بمذهب معين .

مظاهر النهضة الفقهية في هذا الدور :

من أهمها مايلي :

- 1 - العناية بدراسة المذاهب الفقهية الكبرى على قدم الساواة من غير تفضيل مذهب على مذهب .
- 2 - الاهتمام بالدراسة الموضوعية المفيدة وترك البحث في التراكيب الفقهية المعقمة أو التقليل من البحث في ذلك .

٣ - العناية بدراسة الفقه المقارن سواء كانت المقارنة بين المذاهب الفقهية الإسلامية في مسألة من المسائل أو قاعدة من القواعد أو كانت المقارنة بين الشريعة الإسلامية في جملة مذاهبها وبين القوانين الوضعية . والكثير من هذه الدراسات يقصد من ورائها بيان مزايا الفقه الإسلامي واستحقاقه وحده لبناء الأحكام التشريعية المختلفة عليه .

٤ - الاتجاه الى استخلاص النظريات العامة ودراستها .

٥ - التخصص في الدراسة ولا شك أن هذا يؤهل للاجادة والتعمق .

خاتمة :

في خاتمة هذا البحث نشير الى أمرين :

الاول :

إن الفقه الإسلامي قابل للتطور ومسايرة ركب الحضارة في كل زمان ومكان على اختلاف البيئات وذلك أنه اشتمل على طائفتين من الأحكام .

الطائفة الاولى : أحكام ثابتة تتمثل في الأصول العامة والقواعد الكلية التي تلزم لحفظ المقاصد الضرورية التي تقوم عليها الحياة .

الطائفة الثانية : أحكام قابلة للاستجابة لمطالب الحياة حسب حاجات الناس المتجددة وأحوال الأمم المختلفة . والفقه الإسلامي في حقيقته وفي أصوله التشريعية مرن صالح للتطبيق قابل للتطور في إطار (ما فرطنا في الكتاب من شيء) .

ومن أهم وسائل التطور في الفقه الإسلامي : الاجتهاد الصحيح القائم على الادراك العميق لآسرها والشريعة وراسمها والقهم الدقيق لحكمها وتجلياتها والاستناد الى الأدلة المستندة في استنباط الأحكام .

وقد كان الرسول صلى الله عليه وسلم يجهتد فيها الى مثل الأحكام ومقاصد الشريعة . وكان الصحابة رضی الله عنهم يجهتدون في حياته وبعد وفاته على حسب ما

وضع لهم صلى الله عليه وسلم من مناهج الاجتهاد • وتأهبهم للمهام في ذلك من بعدهم فكانوا يتفقدون بأفهامهم الى النصوص الشرعية فيقفون على أسرارها •
وهكذا كان المجتهدون من علماء هذه الامة يواجهون الاحداث ويضمون لها الاحكام مقدرين الظروف والمناخ والمضار •

وهذا النوع من الفهم في الاستنباط هو الذي مكن الفقهاء من سلف هذه الامة ان يجدوا في التشريع الاسلامي كل ما يحتاجون اليه في الفتن والقضاء • وقد واجهوا آلاف المسائل التي لم تكن معروفة لهم من قبل فلم يعجزوا عن ايجاد الحلول الواقية بل وصلوا في ذلك الى احكام كانت وما تزال تراسا لمن جاء بعدهم وانما كان الفرق بين اجتهاد الصحابة رضي الله عنهم في حياة النبي صلى الله عليه وسلم وبين اجتهادهم بعد وفاته أنه كان يقرهم على الصواب ويبين لهم الخطأ كما حصل في صلاة الصحابة رضي الله عنهم المعمر في بني قريظة وصلاة بعضهم قبل وصولهم اليهم وكما حصل من بعض الصحابة قتلهم قوما بعد تلفظهم بالتوحيد فانكر هذا واقام المصلين •

ان الفقه الاسلامي فيه من الوفاء بمصالح الامم وفيه من القرونة ووسائل التطور ما يمكن المجتهدين من مواجهة المشاكل والنوازل بالحلول الواقية في كل زمان ومكان بما اكتمل فيه من عناصر العلوم وتوافر له من اسباب •

الامر الثاني :

الفقه الاسلامي عام شامل ينظم علاقات الانسان بخالفه والعلاقات بين الافراد والجماعات وعلاقات الدولة الاسلامية بغيرها من الدول في السلم والحرب •

وقد تناول الفقه الاسلامي واتسعت مجالاته لكل مناهج الحياة وسبل العيش ووضع في كل هذا مثالا عاليا ونماذج يناسبها • والنظم الوضعية على كثرة ما فيها من اسما واصطلاحات قد احاط الفقه الاسلامي بكل ما فيها وفي الوقت نفسه تروى هذه النظم خالية عن كثير من مجالات الفقه الاسلامي ولذا نراها مضطربة غير مستقرة عرضة للتبديل والتغيير من وقت لآخر مع خلوها من مخاطبة العاطفة أو الفسيفساء الانساني، وقد أدرك رجال القانون الوضعي بعض ما في الفقه الاسلامي من مميزات

وما فيه من حلول مثلى لمشاكل الحياة فأخذوا منه الكثير واعتبروا به كمصدر من مصادر القانون وأنه مستقل عن غيره وذلك في مؤتمراتهم العامة . فالمؤتمر الدولي للقانون المقارن المنعقد في مدينة لاهاي في دورته الاولى سنة ١٩٣٢ م يعترف أعضاؤه من رجال القانون الاثنان والانجليز والفرنسيين بأن الشريعة الاسلامية مرنة قابلة للتطور وأنها إحدى الشرائع الاساسية .

وفي دورته الثانية سنة ١٩٣٧ م في نفس المدينة يقرر بأجماع الآراء اعتبار الشريعة الاسلامية مصدرا من مصادر التشريع العام وأنها حية قابلة للتطور واعتبارها قائمة بنفسها ليست مأخوذة من غيرها وفي سنة ١٩٤٨ م قرر مؤتمر المعامين الدولي المنعقد في لاهاي الاعتراف بما في التشريع الاسلامي من مرونة وما له من شأن هام يجب على جمعية المعامين الدولية أن تقوم بتبني الدراسة المقارنة لهذا التشريع وبالتشجيع عليها .

ويصلد :

فالفقه الاسلامي هو النظام الكامل الشامل لكل ما تتطلبه الحياة العامة والخاصة للأفراد والجماعات والامم وما تتطلبه الحضارة وفي جميع الأزمنة والامكنة ، هو التشريع الذي لا يقتصر نفعه على الامة الاسلامية وحدها بل هو عام للانسانية جمعاء لأنه قد أسس على قواعد يعجز عن فهمها البشر وبنيت احكامه على العدالة والاعتدال من غير افراط ولا تفريط ، وهو التشريع الذي وفق بين المصالح الدينية والنسوية ، لم يترك صغيرة ولا كبيرة يكون فيهما جلب لمصلحة او درد ففسدة الا احاط بها .

وما دام كذلك ينبغي أن يكون هو المتهج الذي تقوم عليه الامة الاسلامية في كل احوالها وكذلك كل امة أخرى تريد لنفسها الخير والسعادة في الدنيا والآخرة .

والصلاة والسلام على المصطفى خاتم النبيين واكرم المرسلين وآله واصحابه والحمد لله رب العالمين .

دكتور : عبدالله بن عبدالله الزايد